AUB American University of Beirut 1866
الجامعة الأميركية في بيروت
Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية

Supported by
OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

كلمات مفتاحية: **انتهاكات حقوق إنسان، اعتقالات، حجز تعسفي، حراك في ظل الأزمات**

البلد: **اليمن**

دور الحملات المدنية في مناصرة ضحايا الاعتقالات التعسفية والإخفاء القسري في اليمن

| مركز الإعلام الاقتصادي اليمن |

الملخص التنفيذي

يجيب هذا التقرير على أسئلة محورية حول ماهية الدور الذي لعبته منظّمات المجتمع المدني اليمني في تنفيذ حملات مدنية لمناصرة ضحايا الاعتقالات التعسّفية والإخفاء القسري في اليمن قبل الحرب، والمكاسب التي حقّقتها في تغيير السياسات العامّة لصالح حقوق الإنسان، ومدى القدرة على مواصلة دورها الحقوقي في مواجهة أكبر موجة اعتقالات واختطاف خلفتها الحرب، فضلًا عن الآليات والاستراتيجيات التي اتبعتها لمناصرة الضحايا وإطلاق سراحهم وتعويضهم ومحاسبة مرتكبي الجرائم بحقّهم وفق المواثيق المحلية والدولية، وكذلك يوضح التقرير تعامل المنظّمات مع هذه القضية والمنهجيات المستخدمة في حملات مناصرة الضحايا والإخفاقات والنجاحات التي حقّقتها من خلال الآتي:

- منهجية التشبيك: عجزت المنظّمات الحقوقية اليمنية بسبب ظروف الحرب عن التشبيك فيما بينها لتنفيذ حملات فاعلة لمناصرة الضحايا، واكتفت بتوظيف خبراتها بالتشبيك مع المنظّمات الحقوقية الدولية التي اكتسبتها قبل الحرب لتعبئة الرأي العام الدولي (إصدار بيانات وتقارير وتنظيم فعاليات مشتركة)، وفرضت قضية الضحايا في صدارة أي مشاورات سلام ترعاها الأمم المتّحدة بين الأطراف المتنازعة.
- اتباع استراتيجية الدعاوى القانونية في الداخل والخارج للضغط علي أطراف النزاع لاحترام حقوق الضحايا بموجب القانون اليمني والقانون الدولي الإنساني والإتفاقات والمعاهدات الدولية التي تعدّ اليمن طرفًا فيها.
- إعداد تقارير ظل للتقارير التي يقدّمها طرفي النزاع كأداة لمساءلة ومراقبة الإنتهاكات التي يمارسونها بحقّ ضحايا الاعتقالات والاختطاف في اليمن.
- اعتماد الاستراتيجية الإعلامية المهنية لدي بعض المنظّمات (رابطة أمّهات المختطفين ونقابة الصحافيين اليمنيين) التي تقضي باللجوء إلى المؤسّسات الإعلامية لبناء خططها الإعلامية وصناعة رأي عام مساند لحملاتها المناصرة للضحايا.
- اعتماد معظم المنظّمات المناصرة على إصدار تقارير دورية لرصد حالات وظروف الاعتقال وطبيعة الانتهاكات وتنظيم الوقفات الاحتجاجية خصوصًا خلال المناسبات الحقوقية (اليوم العالمي لحرّية الصحافة واليوم العالمي للمخفيين قسريًا)، بالإضافة إلى الأنشطة الإعلامية والحملات الإلكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي.
- افتقار حملات المنظّمات للمنهجية الاستباقية التي تتطلّب عدم عرض رسائل الحملات على الرأي العام من خلال الإدانة والاحتجاج، واللجوء إلى بدائل لوضع حدّ للانتهاكات بحيث تشكّل حملات مناصرة الضحايا ترافعًا هادفًا لفتح نقاش عام حول هذه المأساة، وكسب حشد أكبر للتفاعل مع أي حلول بديلة للتخفيف من تداعياتها الإنسانية، وإجبار الأمم المتّحدة والمنظّمات الدولية الحقوقية على ممارسة ضغط أقوى على أطراف النزاع لتغيير سياساتهم القمعية واحترام المواثيق الدولية. وهو ما يتفق مع تقييم لفريق منظّمة شركاء اليمن* بأن «كثير من المنظّمات لا يوجد لديها استراتيجية مناصرة واضحة نتيجة لعدم توفر أجندة واضحة لها تتضمّن المشاكل والحلول»[1].
- افتقار حملات مناصرة الضحايا لاستراتيجيات موازية للمناصرة، بحيث تستهدف في كلّ حملة تنفّذها حشد مكوّنات المجتمع (قادة الرأي والشباب والنساء والأحزاب والنقابات إلخ) لخلق سند مجتمعي قوي مناصر للضحايا بدلًا من حصر جهودها بالتشبيك مع المنظّمات الحقوقية في الخارج لكسب تأييد الرأي العام الخارجي وتجاهل الرأي العام الداخلي المعني بهذه القضية الإنسانية.

1 * فريق تابع لمنظّمة شركاء الدولية للتغير الديموقراطي أثناء برنامج المشاركة المجتمعية والحوار والمناصرة لتأهيل منظّمات المجتمع المدني باليمن في العام ٢٠١٣ منظّمة شركاء اليمن، برنامج تعزيز المشاركة المجتمعية في الحوار والمناصرة، أبريل ٢٠١٣
* الحرب الأهلية في شمال البلاد بين العامين ١٩٦٢ و١٩٦٧ عقب ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر، ومرورًا بالصراعات السياسية في الجنوب عقب استقلاله عن بريطانيا في العام ١٩٦٧، وحروب المناطق الوسطي وحرب صيف العام ١٩٩٤ بعد الوحدة، وحروب صعدة الستة بين العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٩ بين القوات الحكومية وجماعة الحوثي، وصولًا إلى أخطر وأبشع موجة اعتقالات شهدتها اليمن بسبب الحرب الأخيرة المستمرة منذ العام ٢٠١٤.

منهجية التقرير

- استُخدم المنهج التاريخي للاطلاع على الدارسات والتقارير ذات الصلة، وتوثيق الدور التاريخي لحملات المنظّمات الحقوقية اليمنية قبل الحرب وتأثيراتها في تغيير السياسات، لصالح مناصرة ضحايا الاعتقال كخلفية مهمّة توضح خبرة المنظّمات في مجال المناصرة الحقوقية، ومقاربتها بجهودها خلال فترة الحرب التي خلّفت أكبر موجة اعتقالات واختطاف بحقّ المدنيين، والتي لم تشهد لها اليمن مثيلًا في كافة حروبها السابقة.
- التواصل وزيارة بعض المنظّمات الناشطة حقوقيًا خلال الحرب لجمع المعلومات حول المنهجية والاستراتيجيات المعتمدة في إدارة حملاتها وتقييم قدراتها ومعرفة مدى تفاعل المجتمع المدني معها في تشكيل تحالف ضاغط ضد أطراف النزاع لإطلاق سراح الضحايا.

الخلفية

مرحلة التأسيس والتحوّل ١٩٩٠ – ٢٠١١:

ظهرت جرائم الاعتقالات التعسّفية والإخفاء القسري في اليمن خلال الحروب والتحوّلات السياسية التي شهدتها البلاد قبل نصف قرن،* وبقيت مشاركة منظّمات المجتمع المدني في اليمن، منذ ظهورها بشكلها المعاصر في العام ١٩٩٠، رمزية في إحداث التغيير التنموي والسياسي المنشود، وغائبة تمامًا عن المشهد الحقوقي والدفاع عن الضحايا المعتقلين والمخفيين ومناصرتهم. وقد تجاهلت مبادرات المصالحة بعد حرب العام١٩٩٤ الضحايا، فيما مثّلت زيارة وفد المفوّضية السامية لحقوق الإنسان إلى صنعاء وعدن في العام ١٩٩٨ أوّل تحريك لهذا الملف بحيث قدّم تقرير إلى الحكومة اليمنية يوضح أن «القائمة الدولية تحتوي على ١٦٠ اسمًا فقط، وأن كثير من أقارب المفقودين لم يعلموا بالزيارة، وأن القضية متداولة بين الحكومة والمنظّمة الدولية».[٢]

بدأت الحركة الحقوقية اليمنية فعليًا بمناصرة قضاياها المطلبية عندما شهد السياق الوطني صراعًا سياسيًا حادًّا بين السلطة والمعارضة بسبب حرب صعدة الأولى في العام ٢٠٠٤، والتنافس المحموم في الانتخابات الرئاسية في العام ٢٠٠٦ بين الرئيس الأسبق علي عبدالله صالح ومنافسه القوي فيصل بن شملان مرشّح تكتّل أحزاب اللقاء المشترك المعارض، بحيث اتسع هامش حرّية التعبير وانتعش النقاش العام حول كافة القضايا بما فيها قضية ضحايا الاعتقالات والاختطاف. تشير دراسة صدرت في العام ٢٠٠٦ عن وجود «٦٤ منظّمة غير حكومية في مجال حقوق الإنسان، تعمل ٥٪ منها في الدفاع عن حقوق الإنسان ونحو ٣,٣٪ منها في انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم المساعدة القانونية والدفاع عن سجناء الرأي والحرّيات الصحافية والمفقودين والمخفيين قسرًا بنسبة ١,٧٪ لكل منها».[٣]

إلى ذلك، أطلقت المنظّمة اليمنية لمراقبة حقوق الإنسان مبادرة حقوقية جريئة في العام ٢٠٠٧ عبر نشر «قائمة طويلة بأسماء المخفيين قسرًا إثر حرب العام ١٩٩٤، والانقلاب الفاشل للناصريين في العام ١٩٧٨، وحروب صعدة بين العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٦، وسلّمتها إلى المفوّضية السامية لحقوق الإنسان».[٤]

وعقدت منظّمة «هود» بالتعاون مع منظّمة «ريبريف» البريطانية مؤتمرًا دوليًا في صنعاء في العام ٢٠٠٨ حول معتقلي اليمن في غوانتانامو، طالب بـ«تفعيل آليّة مناصرة الضحايا لإجبار الحكومة على اختيار ممثيلها في لجنة زيارة المعتقلين، والمتابعة مع الحكومة الأميريكية لإطلاق سراحهم، والمشاركة في وقفات أهاليهم أمام السفارة الأميركية، وارتداء الملابس البرتقالية التي يرتديها المعتقلون في قاعدة غوانتانامو، والتعريف إعلاميًا بقضيتهم العادلة».[٥]

وأطلقت نقابة الصحافيين حملة التشبيك والتواصل* ضمن «مشروع شبكة مناصرة حرّية الصحافة في العام ٢٠٠٩»،[٦] ونجحت في إجبار السلطات على إطلاق سراح صحافيين نتيجة تنويع آليّات المناصرة (ضغط إعلامي مكثّف واستراتيجية رفع الدعاوى والتشبيك مع

منظّمات حقوقية في الداخل والخارج)، تلاها إشهار منظّمات حقوقية عن تحالف «ستة رمضان» في اليوم العالمي للمخفيين، وتنفيذ عشرات الوقفات الاحتجاجية في صنعاء وعدن لمناصرة المعتقلين علي خلفية حروب صعدة واحتجاجات الحراك الجنوبي السلمي. وشكّلت هذه الوسائل، على الرغم من بساطتها ومحدودية تأثيرها النواة الأولى لتحوّل المنظّمات الحقوقية نحو تطوير قدراتها في مجال الحملات المدنية.

مرحلة النضوج ٢٠١١ – ٢٠١٤:

ارتفع الصوت الحقوقي لمناصرة الضحايا خلال الفترة الانتقالية بعدما تعقّدت القضية إثر اعتقال المئات من شباب ثورة ١١ شباط/فبراير ٢٠١١،* ونفّذت مجموعة من المنظّمات والمكوّنات شبابية حملات إعلامية وإلكترونية لمناصرتهم، وأعلن في العام ٢٠١٢ عن تأسيس الرابطة اليمنية لأسر المخفيين قسريًا قبل الوحدة لعرض قضيتهم في مؤتمر الحوار الوطني والمطالبة بكشف مصيرهم ومحاكمة المسؤولين عن اعتقالهم، ونُظّمت الندوات والوقفات الاحتجاجية وحملة «الجدران تتذكر وجوههم» لمناصرة الضحايا بالتنسيق مع فنانين لرسم صورهم في الجدران العامّة في صنعاء، وحظيت بتفاعل الأوساط الحقوقية والإعلامية والجماهيرية.

واستطاع تحالف يضمّ ٦٠ منظّمة في العام ٢٠١٢ من إقناع الحكومة بتأسيس لجنة وطنية للتحقيق بانتهاكات حقوق الإنسان في العام ٢٠١٣، وإطلاق سراح بعض المعتقلين، وإقرار انضمام اليمن لاتفاقية حماية المخفيين قسريًا وإتفاقية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وتوجيه «الجهات الحكومية لاستكمال الإجراءات القانونية للمصادقة على الإتفاقيتين، فضلًا عن إصدار القرار رقم ٤٨ في العام ٢٠١٣ لإعداد مشروع قانون «الأشخاص المفقودين والمخفيين قسريًا»،[٧] وهو ما خلق بصيص أمل للمئات من الأسر لولا عدم مصادقة البرلمان على قرار الحكومة بسبب تخوّف الكتل البرلمانية من تورّط قيادات حزبية نافذة في جرائم الإخفاء القسري.

نجحت التحرّكات الحقوقية بإدراج ملف الضحايا ضمن ٣١ نقطة مقدّمة إلى مؤتمر الحوار، وصدر «قرار الحكومة رقم ١٨٥ في العام ٢٠١٣ بالموافقة على تنفيذ النقاط وإطلاق سراح المعتقلين والكشف عن مصير المخفيين قسريًا وتعويضهم، بمن فيهم ضحايا حرب العام ١٩٩٤ وحرب صعدة والحراك السلمي الجنوبي»،[٨] وناشدت وزارة حقوق الإنسان عبر وسائل الإعلام الأسر التي لديها معتقلين بموافاتها بمعلومات عنهم، وعملت المنظّمات الحقوقية والوزارة للمرّة الأولى بتعديل التشريع الوطني وفقًا لإتفاقيات حقوق الإنسان الدولية

٢ http://www.legal-agenda.com/article.php?id=373
٣ http://adengd.net/news/278254
٤ https://muradsubay-com.cdn.ampproject.org
٥ https://www.alkarama.org
٦ حملة نفذتها نقابة الصحافيين اليمنيين بالتعاون مع الاتحاد الدولي للصحافيين لبناء شبكة تحالف لشركاء فاعلين وإحداث تغيير في وسائل التأثير لمناصرة قضايا أعضائها. https://www.almasdaronline.com/article/2958

٧ ضمن ثورات الربيع العربي التي أطاحت بالرئيس الأسبق صالح وتنصيب نائبه الرئيس الحالي هادي بموجب المبادرة الخليجية.تقرير وطني مقدّم وفقًا للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان في اليمن، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثامنة عشر، جنيف كانون الثاني/يناير –شباط/فبراير ٢٠١٤، ص ١٢.
٨ المرجع السابق

الموقّعة من اليمن وتنفيذ فعاليّات مشتركة لمناصرة الضحايا، واعتصمت بحضور وزيرة حقوق الإنسان أمام السجن المركزي في العاصمة صنعاء نجح بالإفراج عن ١٧ من معتقلي أحداث العام ٢٠١١ بموجب توجيهات رئيس الجمهورية.[٩]

لولا الحرب المستمرّة منذ العام ٢٠١٤ بين جماعة الحوثي* وقوّات الحكومة اليمنية لكانت المنظّمات الحقوقية اليمنية قدّمت نموذجًا يُحتذى به بالديموقراطيات الناشئة ليس بفضل نجاح حملاتها بالإفراج عن مئات المعتقلين بل بمشاركاتها السلطات بسنّ قانون العدالة الانتقالية لتعويض ضحايا الانتهاكات.

تأطير المشكلة

كشف بيان صحافي صادر في العام ٢٠١٨ لتحالف رصد* عن وجود ٣٥٠٠ حالة إخفاء قسري منذ اندلاع الحرب في اليمن، فيما تتهم تقارير حقوقية لمنظّمات محلّية ودولية أطراف النزاع بارتكاب انتهاكات جسيمة واعتقال آلاف الضحايا من المدنيين بصورة غير قانونية ومن دون أن يثبت تورّطهم في الحرب. ورصد تقرير لمنظّمة «سام» للحقوق والحرّيات صادر في العام ٢٠١٦ «نحو ٢٠٨ سجون غير قانونية لدى أطراف الصراع، استحوذت جماعة الحوثي على ٧٠٪ منها، حيث يتعرّض المعتقلون في سجونها لأنواع بشعة من التعذيب النفسي والجسدي». وتسبّبت الحرب أيضًا بتعطيل الأجهزة الأمنية والقضائية في البلاد، وأجبرت المنظّمات الحقوقية بعد استهداف بعضها على تشكيل فرق سرّية لرصد الإنتهاكات في ظل بيئة غير آمنة ومعقّدة. وأدّى توقّف الدعم الحكومي وتحوّل تمويل المانحين نحو العمل الإغاثي والإنساني إلى فرض تحدّي آخر أمام قدرة المنظّمات الحقوقية على التشبيك وتنويع الآليّات والوسائل لضمان نجاح تأثير حملاتها في الحشد والتعبئة لمناصرة لضحايا والضغط على أطراف النزاع لوقف جرائمهم وفقًا لمبادئ القانون الدولي والإنساني كونها تنطوي على مآسي يتحمّل عبئها أهالي الضحايا.

استراتيجيات حملات المناصرة

يركّز التقرير على حملات «رابطة أمّهات المختطفين»* بوصفها منظّمة تأسّست خلال الحرب من قِبَل أسر المعتقلين والمختطفين وتصدّرت مشهد الدفاع ومناصرة الضحايا المدنيين، بالإضافة إلى نقابة الصحافيين اليمنيين التي تولّت الدفاع ومناصرة العشرات من منتسبيها ضحايا انتهاكات الحرّيات الإعلامية، الذين تعرّضوا للاعتقال والخطف بسبب نشاطهم الإعلامي.

حملات رابطة أمّهات المختطفين

- تنفيذ «١٢٩وقفة احتجاجية في مناطق جماعة الحوثي و٢٠ وقفة في العاصمة المؤقّتة عدن»، ١٠ بالإضافة إلى عدّة وقفات أمام مقرّات مكاتب الأمم المتّحدة.
- إجراء ٥٢ لقاءً مع شخصيّات دولية وإعلامية وممثّلي الصليب الأحمر الدولي ومفوّضية حقوق الإنسان، ونشر ٨٨ بيانًا صحافيًا في مختلف وسائل الإعلام وفق تقريرها الثاني في العام ٢٠١٧، والتنسيق مع تلك الوسائل لتغطية أنشطتها واللقاء بأسر الضحايا للتعريف بمعاناتهم وإنتاج فلاشات مرئية لمناصرة قضيتهم.
- توجيه «٤٠ رسالة حقوقية ورسمية»[١١] إلى الجهات الرسمية والمنظّمات الحقوقية في الداخل والخارج للقيام بدورهم بالإفراج عن المعتقلين والمخفيين في اليمن، باعتبارهم مدنين غير متورّطين في الحرب والتعامل مع قضيتهم كقضية إنسانية لا سياسية.
- عقد الندوات والفعاليات في الداخل والخارج للتعريف بقضية المعتقلين و»المشاركة بندوة مبنى الأمم المتّحدة بالتعاون مع البعثة الحكومية في الأمم المتّحدة والتكتل اليمني الأميركي».[١٢]
- إصدار تقارير توثّق حالات وظروف اعتقال الضحايا وأساليب التعذيب بحقّهم والزيارات الدورية لأسرهم لتقديم الدعم النفسي لها.
- تنظيم الحملات الإلكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي لمناصرة الضحايا (حملة #حرية_ولدي_أوّلًا، وحملة #أخرجو_عيالنا، وحملة ضدّ التعذيب في سجون الحوثي)، فضلًا عن تصميم الملصقات والشعارات الهادفة للتعريف بقضيتهم.

حملات نقابة الصحفيين اليمنيين:

- إصدار تقارير دورية لرصد انتهاكات الحرّيات الإعلامية في اليمن وتوثيق ضحايا الاعتقالات ومطالبة المنظّمات الدولية المهتّمة بالإفراج عنهم.
- تنفيذ وقفات احتجاجية مع أسر الصحافيين عقب اعتقالهم في العاصمة صنعاء في العام ٢٠١٥ التي توقفت نتيجة استهدافهم الوحشي، ووقفات موسمية في مناطق سيطرة الحكومة بمناسبة اليوم العالمي لحرّية الصحافة أبرزها في العام ٢٠١٨ بمشاركة بعض المنظّمات المحلّية.
- تنظيم الفعاليات أمام المحافل الحقوقية الدولية بالتنسيق مع المنظّمات المهتمة والنقابات المماثلة وإصدار البيانات الصحافية المشتركة.
- تنفيذ حملات إعلامية وإلكترونية دورية وخصوصًا عند تعرّض الضحايا لمزيد من الانتهاكات.

تفاعل المنظّمات الحقوقية مع الحملات

أطلق ناشطون قانونيون مبادرات تطوّعية في كلٍّ من صنعاء وعدن للدفاع عن الضحايا استجابة لمناشدات أسرهم، وعمدت استراتيجية رفع الدعاوى القانونية لمناصرة الضحايا إلى الضغط على الجهات الخاطفة وإحالتهم إلى القضاء أو إطلاق سراحهم. وكشف تقرير حقوقي عدن «عن الوضع غير القانوني لقوّات أمنية مدعومة إماراتيًا وتجاوزاتها المخالفة للقوانين الوطنية والدولية، وعن نتائج جهوده والمعوّقات التي حالت دون إطلاق سراح الضحايا».[١٣]كذلك تعرّض رئيس المبادرة في صنعاء المحامي عبد الباسط غازي للاعتقال أثناء مشاركته أسر المعتقلين في وقفة أمام مقرّ البحث الجنائي وفقًا لبعض البيانات الصحافية.

بينما اتخذت المنظّمات الحقوقية اليمنية مسارًا انفراديًا لمناصرة الضحايا يفتقر إلى التشبيك المؤسّسي فيما بينها والمشاركة الفعلية بإدارة وتمويل حملات الرابطة والنقابة بدلًا من مشاركتها الرمزية في الوقفات الاحتجاجيةالتي كانت متشابهة في المجمل، وإصدار تقارير لرصد الإنتهاكات وبيانات صحافية والمشاركة في الفعاليات الحقوقية في الداخل والخارج كوسائل وحيدة لمناصرة الضحايا.

التحوّلات المؤثّرة في مسار حملات مناصرة الضحايا

أدّت الحرب إلى انهيار مؤسّسات الدولة وسيادة منطق القوّة بدلًا من منطق القانون، واستهداف المنظّمات الحقوقية، وابتكار جماعة الحوثي سياسة «نظام الرهائن» التي تقضي بالإفراج عن المعتقلين مقابل دفع فدية مالية، بالإضافة إلى الانفلات الأمني في مناطق الحكومة وظهور مكوّنات مسلّحة تمارس الاعتقال خارج سيطرتها، وقد أثّرت هذه التحوّلات في السياسات الداخلية سلبًا على مسار حملات مناصرة الضحايا، وأجبرت المنظّمات الحقوقية اليمنية على التشبيك مع المنظّمات الدولية لتنظيم حملاتها بواسطة استراتيجيات الترافع وتقديم الشكاوى والمشاركة في الاجتماعات وإطلاق

٩ المرجع السابق
* جماعة دينية مسلّحة انقلبت بقوة السلاح على الحكومة الشرعية وتسبّبت باندلاع حرب عنيفة منذ العام ٢٠١٤، وهي متهمة بتلقّي الدعم من إيران.
* التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان (تحالف رصد) وقد تمّ تأسيسه في العام ٢٠١٥ بموجب الترخيص رقم ٢٤٠ ويضمّ عددًا من المنظّمات الحقوقية في اليمن
* تأسست الرابطة في العام ٢٠١٦ على أبواب سجون العاصمة صنعاء بعد تعارف دار بين أمّهات وزوجات المختطفين خلال مطالبتهن بإطلاق سراحهم، وتعرّضهن لاعتداءات جسدية ولفظية من قبل مسلّحي الحوثي.
١٠ تقرير حقوقي صادر عن رابطة أمّهات المختطفين (حين يغدو الموت أمنية) صادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.
١١ https://yemenshabab.net/locales/32804
١٢ https://alasimahonline.com/today/4820
* أغلقت النقابة مقرها المركزي في العاصمة صنعاء نتيجة استهداف واعتقال واختطاف جماعة الحوثي لكثير من الصحافيين وتحريض زعيمها في خطاب متلفز أتباعه ضدّهم واعتبارهم أخطر من أعدائها المقاتلين في الجبهات

١٣ http://ncsp-aden.com/2016/12/prisonsreports
* قدّمت بعض المنظّمات الحقوقية كشوفات بأسماء آلاف الضحايا وتمّ التوقيع على آلية مزمنة بين طرفي النزاع للإفراج عنهم بتاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وتحوّل جماعة الحوثي من دون تنفيذ بنود الإتفاق وفق اتهامات الحكومة الشرعية.

النداءات الإنسانية المُندِّدة بتجاهل الأمم المتّحدة للجرائم الجسيمة بحقّ المعتقلين، وتنظيم حملاتها الإعلامية الإلكترونية عبر وسائل الإعلام المحلّية والإقليمية والدولية ومواقع التواصل الاجتماعي مستغلة القلق الدولي حول تفاقم الوضع الإنساني وفشل الحسم العسكري في اليمن، وقد حقّقت تحوّلات جوهرية وفرضت ملف المعتقلين ضمن أولويات أجندة الأمم المتّحدة والضغط على طرفي النزاع بتعديل سياساتهم القمعية، حيث شكّلت الحكومة الشرعية لجنة وطنية لرصد الانتهاكات، فيما كشفت جماعة الحوثي عن مصير بعض المعتقلين والمخفيين وسمحت بزياراتهم.

النتائج

- نجحت حملات الرابطة والنقابة وجهود المنظّمات الحقوقية في الداخل والخارج بإجبار طرفي النزاع بالتوقيع على إتفاق في مشاورات السويد في العام ٢٠١٨* يقضي بإطلاق سراح الضحايا من دون قيد او شرط.
- ساهمت الحملات بإطلاق سراح بعض الضحايا عبر عمليات تبادل أسرى برعاية الصليب الأحمر الدولي والكشف عن مصير آخرين بين فترة وأخرى.
- نجحت حملات «رابطة أمهات المختطفين» بإطلاق سراح ٦٠ معتقلًا لدى قوات الحزام الأمني المدعومة إماراتيًا في العاصمة المؤقّتة عدن.
- نجحت حملة مناصرة الصحافي الجبيحي بإطلاق سراحه نتيجة التفاعل الحقوقي الكبير داخليًا وخارجيًا رفضًا للحكم الجائر بإعدامه من قبل محكمة تابعة لجماعة الحوثي.

الخلاصة

هناك ثلاثة دروس يمكن الاستفادة منها لمعالجة نقاط الضعف التي رافقت الحملات نوجزها بالآتي:

- نقاط ضعف موضوعية: حال تفشّي الأمية الحقوقية وظروف الحرب دون المشاركة الفاعلة في حملات مناصرة الضحايا، فيما كانت معظم المكوّنات الاجتماعية والسياسية والثقافية غير مُدركة لأهمّية تأثير هذه الحملات، بالإضافة إلى عدم ثقة بعض أسر الضحايا بجدوى الحملات بعد الاعتداءات الحوثية على نشطاتها وترهيبها لتقبّل سياسة الابتزاز بدفع فدية مالية لإطلاق سراح أقاربهم.
- نقاط ضعف مؤسّسية: إن نشاط المنظّمات الحقوقية في اليمن حديث نسبيًا، وقدراته المؤسّسية محدودة، وأهدافه طويلة المدى من دون وجود إمكانيات لتحقيقها، وهو ما تسبّب بعجزها عن استثمار خبراتها المحدودة في التشبيك قبل الحرب وتوحيد جهودها في مناهضة جرائم الاعتقالات والإخفاء خلال الحرب لضمان تأثير حملاتها في الحشد والتعبئة والضغط لإطلاق سراح الضحايا، بالإضافة إلى إفتقار المنظّمات لخطّة واضحة تعزّز أطرها التنظيمية في إدارة حملات المناصرة لتحقيق التقدّم والاستقلالية في أدائها بعيدًا من رهانات الأطراف المتصارعة التي انبثقت منها في معظمها كضرورة مؤسّسية، ليس للتأثير في صنّاع القرار ومناصرة الضحايا فحسب بل لأهمّيتها كمنهج للتعامل مع كثير من القضايا الوطنية والمجتمعية، وكسب التأييد لها، وصياغتها وتطبيقها بطريقة ديموقراطية تضمن المشاركة الجماعية بتمويل وإدارة حملات المناصرة.
- نقاط ضعف ذاتية: يعاني كثير من منظّمات المجتمع المدني في اليمن من هياكل تنظيمية مختلة وغياب التخطيط الاستراتيجي، ويعود ذلك إلى عامل ذاتي يتمثّل في أبوية وشخصنة نجاحاتها وفشلها وضعف ممارساتها الديموقراطية.

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨ الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطوّل «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجندرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصّصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتمّ كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثّل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرةً حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاين هـذا البرنامـج طيفًا واسـعًا من جهـات المجتمع المدنـي الفاعلة ودورهـا في صنع القـرارات. إذ يقـوم بدراسـة كيفيـة تنظيـم المجتمع المدني لنفسـه ضمـن تحالفات تناصر قضيّة محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاين مؤسسـات الأبحـاث السياسـية ومسـاهتمها فـي ترجمة المعـارف إلى اقتراحـات وتوصياتٍ سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعالم والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعـي السياسـات وصانعـي القرار في العالـم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشـراك أهـل المعرفـة والخبـرة في المنظمـات الدوليّة والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 0236-11
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub